Safaa CHARKAOUI ¹

**A SOCIOLOGICAL READING OF THE LEGAL SYSTM OF
SOCIAL WELFARE INSTITUTIONS**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.8-3.10>

Research Article

Received:
02/09/2021
Accepted:
27/09/2021
Published:
01/11/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal ,
[www. rimakjournal.](http://www.rimakjournal.com)
[com](http://www.rimakjournal.com)

Rimar Academy ‘Fatih ‘
Istanbul ‘34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

This research derives its importance from the scientific framework that is rich in theoretical approaches in the field of sociology, management systems and governance, and then from the field framework related to the reality of managing social welfare institutions in Morocco, its developments in legal and financial aspects and the current repercussions on the level of social welfare. It also aims to raise the level of social welfare for the beneficiary groups, by evaluating the efforts made in managing these institutions based on an exact scientific approach, method and tools. As a result, we will try to answer in this scientific study, the answer to the following problematic question. «To what extent is the sociological approach adopted in the current legal system of social welfare institutions in Morocco and what is its impact on the profitability of these institutions»

Its efforts are divided into two parts, the first is theoretical and the second is methodological and field, in which we focus on the sociological study of the current reality of the legal and financial system for the management, and evaluations of social welfare institutions in Morocco and the reflection of these evaluations on the profitability of these institutions, especially for the elderly and the time allotted for completion.

Key words: Sociological Reading, Social Welfare Institutions, Management Systems.

¹Researcher, Hassan II University, Morocco, safaa.charkaoui@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0003-2119-4265>

قراءة سوسيولوجية للنظام القانوني لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمغرب

صفاء الشرقاوي²

الملخص

يستمد هذا البحث أهميته من الإطار العلمي الغني بالمقاربات النظرية في حقول السوسيولوجيا ونظم التدبير والحكمة، ثم من الإطار الميداني المرتبط بواقع تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمغرب ومستجداته في المناحي القانونية والمالية والانعكاسات الراهنة على مستوى الرعاية الاجتماعية، كما يهدف هذا المجهود العلمي إلى إعمال دراسة سوسيولوجية للنظام القانوني لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمغرب، وتخفيف نقص الدراسات الأكاديمية المتوفرة في هذا الباب، كما يهدف إلى رفع مستوى الرعاية الاجتماعية للفئات المستفيدة، عن طريق تقييم وتقويم المجهودات المبذولة في تدبير هذه المؤسسات اعتمادا على منهج وطرق وأدوات علمية مضبوطة. وعلى إثره سنحاول الإجابة في دراستنا العلمية هذه، الإجابة حول السؤال الأشكالي التالي "مامدى اعتماد المقاربة السوسيولوجية في النظام القانوني الحالي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمغرب؟ وما مدى تأثيرها على مردودية هذه المؤسسات؟ إنه مجهود ينقسم لشقين أولهما نظري وثانيهما منهجي وميداني، نركز فيهما على الدراسة السوسيولوجية للواقع الراهن للنظام القانوني والمالي لتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمغرب وتقييمها وتقويمها وانعكاس هذا التقويم على مردودية هذه المؤسسات؟ دون نسيان مراعاة ضرورة استخدام التقنيات المنهجية الملائمة لمجتمع وعينة البحث والمدة الزمنية المخصصة للإنجاز.

الكلمات المفتاحية: قراءة سوسيولوجية، مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أنظمة الإدارة.

المقدمة:

تتعدد وتتكامل دوافع البحث في شأن الرعاية الاجتماعية المعنوية بالفئات ذات القدرات المحدودة، والتي تنعكس على مستوى تدبير الحياة الفردية وهو موضوع يفرض البحث العلمي بشأنه في التحولات التي تطال الإنسانية، حيث تستهدف الباحثة في بحثها بالدرجة الأولى الرقي بالمستوى الاجتماعي للإنسانية في الوضع الكوني الحالي، وذلك في ظل الانكماشات الاقتصادية والمالية، والتضيقات على الشأن الاجتماعي، حيث يتجه العالم نحو تقليص الأسر وإضعاف مكانتها في المجتمع المعاصر، وتكريس العزوف نحو الزواج، وتوسيع الرغبة في الإنجاب، وهو اتجاه ينضبط لتعاليم النيوليبرالية التي تسعى إلى برمجة الفرد الإنساني على المزيد من الاستهلاك، والتركيز على ماهو مادي، دون الاكثارات بالأبعاد القيمية، بحيث لا تقوم الفلسفة النيوليبرالية إلا على الرفاه الفردي، وتأمين أسباب العيش من أجل الاستهلاك، وليس من أجل الحياة التي تقوم على القيم الحضارية المبنية على علاقات إنتاجية منصفة ومطورة ومتطورة، في هذا السياق يأتي الحديث عن الإنسان وسؤال الرعاية الاجتماعية؟ والذي لا تؤمنها تلك المقاربات القائلة بالطريق الثالث، أو ما يسمى بمقاربة الرفاه الاجتماعي التي غالبا ما تصبو إلى إشباع حاجيات الإنسان، ولكن لا تستطيع تأمين رغباته في التمكين الإنساني كأداة للاعتماد على الذات وقيم التعاقدات من أجل الاعتماد المتبادل، وصياغة الدستور الإنتاجي المتكافئ على الصعيد الإنساني قاطريا وقاريا وعالميا، وكباحثة في السوسيولوجيا تنتمي إلى صنف الطامحين في إعطاء النظم والقوانين والبرامج والمناهج والتدابير المعنوية بالإنسان عامة، وبالرعاية الاجتماعية خاصة، وذلك لإعطائها بعدا سوسيوتنمويا عميقا يقوم على أخلاق العناية التي لا تطمح إلى الأداء الوظيفي في إطاره الضيق فقط أو إلى تحقيق العدالة

² الباحثة، جامعة الحسن الثاني، المغرب، safaa.charkaoui@gmail.com

كما ينص عليها القانون، ولكن تطمح إلى عناية نفسية واجتماعية وقيمة أقوى، كإعادة الإنسانية لمسيرتها الأرقى حضارياً وحياتياً.

إننا نصطدم كثيراً عندما نتطلع على القوانين والتدابير الإدارية المعنوية بالرعاية الاجتماعية سواء تعلق الأمر بتلك التي تخص الجانب الصحي أو التربوي أو الاقتصادي أو الثقافي أو المعرفي وكثيراً ما نصدم لفقدان تلك النصوص للحس الاجتماعي والحس الإنساني وهو أمر لا ينحصر في النصوص فقط، بل أصبح سارياً ومهيماً على شخصية العامل على إعمال هذه القوانين وإنتاج تأثيراتها في حياة المستهدفين منها.

لذا فالأمر يستدعي الباحث السوسيولوجي، بل الباحثين في الظاهرة الإنسانية ليؤمنوا إدراك المشترك وإعادة تأهيله في المجال السوسيولوجي والنفسية والتربوي والإنتاجي والحقوق، وعليه فإننا نطمح من خلال هذه الورقة البحثية تبين مدى اعتماد المقاربة السوسيولوجية في النظام القانوني لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث إننا بحاجة إلى نصوص قانونية تعبر عن حاجيات الناس وآمالهم وتؤمن إشباعها بشكل سليم وتؤهل القيم على إنفاذ القانون وتمليكها المشاعر والأحاسيس الإنسانية التي تيسر له تفعيل النص في الواقع بما يخدم المصلحة الفضلى للإنسانية.

وفي هذا السياق جاء هذا البحث المتسائل عن مدى اعتماد البحث العلمي السوسيولوجي في صياغة القانون المؤمن للرعاية الاجتماعية وعن الآثار التي يخلفها الأداء الاجتماعي في شخصية المستفيدين.

للإجابة على أسئلتنا هذه، قسمنا هذه الدراسة إلى جانبين حاولنا فيها استعراض الاجتهادات النظرية والآليات التنظيمية والإدارية المعنوية بهذه المؤسسات، وهو جهد ساعدنا على الدخول في الشطر الثاني من هذا العمل الذي قمنا فيه بتحليل النظام القانوني لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بمنظور سوسيولوجي، ساعدنا في ذلك التواصل مع القيمين على إعمال سياسات الرعاية الاجتماعية في المغرب والمستهدفين منها حيث انقسم مجتمع الدراسة إلى عينتين عينة القيمين وعينة المستفيدين.

أما بالنسبة للمنهجية فقد تم اعتماد كل من المنهج الوثائقي، في أسلوبه المركز على الوثائق التشريعية والتقارير الإدارية وتحليل مضامينها، والمنهج الوصفي القائم على المسح بالعينة والذي استطعنا عبره جمع معطيات كمية وكيفية، مكنتنا أن تؤكد بالملحوس من خلال هذه الدراسة أن هناك عدة صعوبات قانونية وثقافية واجتماعية وإدارية تحتاج إلى معالجات، يصعب في غيابها تأمين رعاية اجتماعية قائمة على التمكين الإنساني الذي يعتبر أساس كل عناية اجتماعية تتوخى النهوض الحضري بالإنسانية.

تعريف المصطلحات المحددة للموضوع

مفهوم الرعاية الاجتماعية:

■ تعريف فريد لاندر:

الرعاية الاجتماعية "ذلك النسق المنظم للخدمات الاجتماعية، والمنظمات المصممة بهدف مد الأفراد، والجماعات بالمساعدات التي تحقق مستويات مناسبة للصحة، والمعيشة، ولدعم العلاقات الاجتماعية، والشخصية بينهم بما يمكنهم من تنمية قدراتهم وتطوير مستوى حياتهم بانسجام متناسق مع حاجاتهم ومجتمعاتهم"³.

■ تعريف ليندلمان:

الرعاية الاجتماعية "هي مجموعة من الخدمات والبرامج التي تقدمها الدولة نحو فئات معينة من الأفراد أو الجماعات ممن يحتاجون إلى ضروريات الحياة الأساسية أو يحتاجون إلى الحماية سواء كانوا أفراداً أو أسراً، وخاصة من يشكل سلوكهم تهديداً لرفاهية المجتمع"⁴.

■ تعريف عبد الحليم عبدالعال:

³ Friedland, Roger, and Robert R. Alford. 1991. Bringing Society Back in: Symbols, Practices, and Institutional Contradictions. Pp. 232-266 in The New Institutionalism in Organizational Analysis, edited by Walter W. Powell and Paul

⁴ ماهر ابو المعاطي. علي (2010)، الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية. جامعة الحلوان، عن المكتب الجامعي الحديث ص15

الرعاية الاجتماعية هي "مؤسسات نوعية متخصصة تمارس بها عدة أنشطة فنية تتصل بهذا التخصص، وتقدم من خلالها خدمات نوعية، تقدم بأساليب مهنية، كما أنها تعمل في مجالات متعددة، لإشباع أكبر قدر من الاحتياجات لأكبر قدر من المواطنين.⁵

■ تعريف روبرت موريس:

هي كافة الجهود التي تقدمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتخفيف حدة الفقر أو الألم عن الناس المحتاجين للمساعدة أو غير القادرين على إشباع احتياجاتهم الأساسية بجهودهم الذاتية أو بمساعدة أسرهم.⁶ من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول: أن الرعاية الاجتماعية، تنظيم اجتماعي يهدف إلى مساعدة أفراد المجتمع ومد يد العون لهم عبر قنوات اجتماعية منظمة، تؤمن العدالة والتكافل الاجتماعي لأفراد المجتمع، كما توفر لهم العيش الكريم، وتلبي احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية وغيرها، بما يعينهم على التكيف والتمكين الاجتماعي مع بيئاتهم، وما يمكنهم من استثمار طاقاتهم، من أجل بناء أنفسهم ومجتمعاتهم.

■ تعريف مؤسسات الرعاية الاجتماعية:

مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وفق القانون 14. 05 المنظم لشروط تديرها سنة 2006، بكونها جميع المؤسسات التي يتمثل غرضها في التكفل بجميع الأشخاص، الذين يوجدون في وضعية صعبة أو غير مستقرة أو وضعية احتياج. ويُقصد بطبيعة التكفل المشار إليه الاستقبال والإيواء والإطعام والعلاجات شبه الطبية والتتبع الاجتماعي والتربوي.⁷

■ تعريف المعهد العربي للتخطيط:

مؤسسات الرعاية الاجتماعية جاءت لتقديم نسق متكامل من الخدمات والأنشطة والبرامج الدائمة وغير الدائمة، التي تنشئها الحكومات وتشارك فيها جميع المؤسسات سواء في المجتمع الأهلي أو الخيري أو التطوعي في إطار النظام الاجتماعي القائم لإشباع حاجات الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز قيم التكافل بين مختلف فئات المجتمع. بناء على ما سبق فإن أهم المكونات الجوهرية الواجب توفرها في المؤسسات الاجتماعية: الاندماج والتكامل الاجتماعيين علاوة على الرقابة الاجتماعية التي تحت على تحقيق الهدفين السابقين في إطار القيم الاجتماعية السائدة داخل المجتمع.⁸

كروولوجية تطور قوانين الرعاية الاجتماعية.

فلسفة الرعاية الاجتماعية ظهرت منذ الأزل فهي قديمة قدم المجتمع الإنساني حيث كانت تختزل في فعل الخير من باب الإحسان ومبنيّة على ما هو تطوعي وعفوي إلى أن تطورت بفعل التغيرات الزمنية والاجتماعية إلى نظام عام يحتوي على قوانين وبرامج اجتماعية مقننة وشاملة تعتبر الرعاية الاجتماعية كحق من حقوق المواطن. وسنحاول في هذه الفقرة سرد أهم التحولات التي عرفتها قوانين الرعاية الاجتماعية:

استراليا:

- سنة 1900 شرعت ولايتي نيو ساوث ويلز وفيكتوريا معاشات تقاعدية بدن اشتراكات لمن هم في سن 65 فما فوق.⁹
- 1908 قدمت حكومة الكمنولث العمالية معاشا وطنيا لكبر السن والمرضى¹⁰

⁵ عبد العال عبد الحليم، رضا (1993)، البحث في الخدمة الاجتماعية. مصر: دار الحكيم للطباعة والنشر.

⁶ احسان. محمد الحسن، (1999)، "موسوعة علم الاجتماع" الطبعة الأولى. بيروت لبنان: الدار العربية للموسوعات،

7 القانون رقم 14. 05 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1. 06. 154 بتاريخ 30 من شوال 1427 (22 نوفمبر 2006).

8 المعهد العربي للتخطيط. (2019) الاردن

9Yeend, Peter (September 2000). "Welfare Review". Parliament of Australia. from the original on 23 December 2014.

- 1912 بدل الامومة الوطني¹¹.
- 1941 استبدال قانون نيو ساوث ويلز 1927 بمنحة للأطفال¹².
- 1942 استبدال قانون نيو ساوث ويلز 1926 بمعاش الارامل¹³.
- 1943 تخفيض مهام الزوجة وتقديم بدلات إضافية للأطفال المتقاعدين.
- 1945 استبدال قانون كوينز لاند 1923 بقوانين منظمة للبطالة والمرض والمزايا الخاصة... ..
- 1991 قانون الضمان الاجتماعي.
- 2017 تعديل قانون الخدمات الاجتماعية (إصلاح الرعاية الاجتماعية)¹⁴.

أوروبا: 15

- 1536 بداية ظهور أنشطة الرعاية الاجتماعية المختلفة وتحديدًا بهولندا ناهيك عن إنشاء صندوق لتمويل المساعدات بطريقة احسانية بكل من الدنمارك والسويد وفرنسا (فرض ضريبة إلزامية لكل مواطن لمساعدة الفقراء) وألمانيا (انتشار أفكار مارتن لوثر لمحاربة التسول بالإحسان). كما صدر سنة 1601م القانون الإلزامي حيث فرض القانون ضرائب الأملاك من أجل دعم صندوق مساعدة الفقراء وأحدث هذا القانون نقطة هامة لنشأة الرعاية الاجتماعية بانجلترا إلا أنه تمت محارته من القس توماس تشالمرز ليتم تعديله سنة 1834 وسنة 1905 على التوالي. وفي سنة 1965 تم وضع أول خطة شاملة للرعاية الاجتماعية تضمنت عدة برامج همت الصحة والتعليم والتأمينات وغيرها.

المغرب:

في بادئ الأمر يستمد المغرب مرجعيته كقوانين للرعاية الاجتماعية كأى دول عربية من ديننا الحنيف حيث تستند فيه الرعاية الاجتماعية على التعاون والمشاركة والشورى والعدالة الاجتماعية والتي تظهر جليا في الصدقات والزكاة.

- الدستور والذي يؤكد في ديباجته على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية كما يتحدث بشكل صريح في الفصل 34 عن وضع وتفعيل السلطات العمومية للسياسات الموجهة إلى الأشخاص والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة.

- القانون رقم 14. 05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتديرها الصادر في 22 نوفمبر 2006.

- المرسوم رقم 2. 07. 809 الصادر في 3 يوليوز 2007 بتطبيق القانون رقم 14. 05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتديرها.

- قرار وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن رقم 1630. 07 الصادر في 09 غشت 2007 بتحديد شكل السجل الخاص بالمستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

- القانون الجديد رقم 65-15 الصادر في سنة 2018.

قراءة سوسيولوجية للنظام القانوني لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمغرب¹⁶

10Yeend, Peter (September 2000). "Welfare Review". Parliament of Australia. مؤرشف from the original on 23 December 2014.

11"History of Pensions and Other Benefits in Australia. Year Book Australia, 1988. 1988. مؤرشف from the original on 23 December 2014.

12"History of Pensions and Other Benefits in Australia". Year Book Australia, 1988.. مؤرشف from the original on 23 December 2014..

13"History of Pensions and Other Benefits in Australia". Year Book Australia, 1988.. مؤرشف from the original on 23 December 2014.

14 "Social Services Legislation Amendment (Welfare Reform) Bill 2017"

15حسانين، سيد ابوبكر (1974). في الخدمة الاجتماعية. طرابلس: مطبعة الجلاء , , ص 80

يكتسي الفعل الاجتماعي أهمية بالغة في كل مجتمع ينزع إلى تنمية أعضائه، وتأهيلهم وتمكينهم من اقتدارات ومهارات تصنيع الحياة، والإسهام في قيادتها، وهو فعل يتبوأ أعلى المستويات على سلم الحضارة، ومن أخطر المهام التي تواجه الإنسانية على مر العصور والأحقاب، فهو حق من حقوق الإنسان بكل أبعاده الوجودية، التي تتعلق بالفرد وتتطلع إلى ارتقائه كمجال حيوي، يتقوى ويتطور بالتركيز على الأنساق المكونة له، وخاصة ما يتعلق منها بالشأن البيوعصبي والنسق النفسي والبناء الاجتماعي والإطار الثقافي والمجال البيئي والفضاء الزمني. إذن يصعب القول بالفعل الاجتماعي أنه تفضل أو تصدق، أو خير لمن يسمونه في السياسات السائدة وخاصة لدى العرب، بالأفراد في "وضعية هشاشة" أو وضعية صعبة، أو وضعية عز، وهي تسميات تؤكد على عناية أصحابها بتحويل الفعل الاجتماعي إلى مجرد عملية استعراضية مناسبة، أو مجال لتخفي أصحاب الأموال والمهيمنين على الأعمال، وراء عمل يسمونه بفعل الخير والإحسان، كذلك يصعب الحديث عن الفعل الاجتماعي في إطار السياقات المؤسسية التي تعتمد أناسا للاشتغال تسميه "بالعاملين الاجتماعيين"، يركزون في عملهم على ماهو محدد في بعض النصوص القانونية، وما يتلوها من منشورات ومذكرات وقرارات تنظيمية، وهي كلها تحرص على صيانة المال والتجهيزات والتوقيت، وهذا يفرغ العمل الاجتماعي من كل محتوى إنساني، بحيث نكون أمام برامج ومناهج وإدارات موظفين ومحسنين لا يمتون للفعل الاجتماعي بأية صلة، لأنهم يركزون على توظيفها في العلاقات العامة (البروباكاندا)، والاستعراضية والتفاخر، لكنه خال من أي بعد إنساني اجتماعي على مستوى الوجدان، وهذه صعوبة سببها المباشر انتشار العطالة وقلة فرص الشغل، مما يجعلنا أمام أشخاص يحملون شهادة الدكتوراه في الفيزياء النووية ويشغلون أطرا في مؤسسات العمل الاجتماعي، مع كبار السن أو أطفال بدون سند أسري أو أشخاص في وضعية إعاقة... الخ.

هذه الصعوبة تجعلنا أمام تحديات، بل إعاقات تحول دون بلورة الفعل الاجتماعي، ليكون بمثابة الماء والهواء الميسر للتنفس والتواصل والتطور والارتقاء فرديا وجماعيا ومجتمعيا، ومع الأسف العبث بالفعل الاجتماعي ليس حالة داخل دولة معينة، أو جمعية مدنية، أو مؤسسة عمومية، ولكن الأمر يطال حتى الخدمات المحسوبة على المنظمات الدولية التي تخصص لها ميزانيات مهمة من أجل الطفولة، أو المرأة أو كبار السن، أو أشخاص في وضعية إعاقة، لكن تلك الميزانيات لا تصل إلى هؤلاء وفق أنفاس وجدانية تشد السهر على إنجاز الفعل الاجتماعي، وتقييم مردوديته على المستوى الفردي أولا، وهذا ما يجعل الإحصائيات التي تقدم في هذا الصدد تعاني جلها من غياب الصدقية.

في ظل هذه الثقافة السائدة التي تؤطر الفعل الاجتماعي، والتي تسهم بشكل متواصل في إضعافه، بل تمييعه وتكريس التبعية والاستجداء لدى مستهدفه، حيث والمثال من المغرب في محاربة الفقر عبر برامج ومناهج وسياسات تصنع الفقر، ولعل حالة الفتيات والنساء والشباب في مراكز مؤسسات التعاون الوطني التي تسند فتح مراكز لأناس محسوبين على المجتمع المدني، لتأطيرها، وهؤلاء غالبا ما يكونون من الشباب المعطلين أو النساء المعطلات، فيعتمد برامج تكوينية غايتها حصول ذلك المستهدف من شهادة في إحدى الحرف، لبحث عبرها عن مكان يسمونه بسوق الشغل، وكأن هذا المستهدف من هذا الفعل لا يحتاج إلا لتلك الشهادة، بغض النظر عن المؤهلات التي اكتسبها هل كافية أم ناقصة، ولا يأبه بتأهيله النفسي وعلاجه الصحي والسلوكي، وتيسير ولوجه إلى الحياة، ليكون عضوا فيها مفتخرا بمقومات الانتماء للمجتمع والبلد، مفتخرا بإنسانيته، قويا على المشاركة في قيادة المجتمع، وإذا كان الفعل الاجتماعي على مستوى المستهدفين هذا هو حاله، فماذا عن الفاعل الاجتماعي، وكيف صورته التشريعات العربية وخاصة التشريع المغربي، أيضا القانون أو التشريعات الخاصة بالمؤسسات المكلفة بالرعاية الاجتماعية وآليات تدبيرها وتمويلها وتأطيرها، إننا أمام صعوبة حقيقية يكون ضحيتها دائما الإنسان بصفة عامة، لأن معنى الرعاية الاجتماعية لدينا هي حق للإنسان وواجب على الإنسانية ممثلة في الدول والمنظمات الدولية الحكومية، قد تشارك فيها قطاعات خاصة أو تطوعية ولكن بالدرجة الأولى هي فعل اجتماعي يحتاج إليه كل فرد، كان غنيا أو في حالة عز، فالمسألة تتعلق بحياة لا يمكن أن ترقى وتتطور إلا بالتكافؤ بين أناسها. لذا فالقراءة السوسيولوجية للتشريعات الخاصة بالرعاية الاجتماعية تحتاج إلى التحرر من قيود النصوص، واقتحام أغوارها رغبة في الوصول إلى معرفة الدوافع والعوامل التي يعانيها الفرد، بل وتعالينها الآفة الاجتماعية ومحاولة تفكيكها وجعل القانون بمثابة الآداة الميسرة لإيجاد كل المعالجات القوية على مكافحة تلك الآفات، فقد تقرأ في بعض الدساتير ومنها دستور المملكة المغربية الصادر في 29 يوليوز، 2011 والذي يدعو إلى إرساء مقومات

المجتمع المتضامن، هذه المقومات التي تعني تمتيع الناس بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وكذا العيش الكريم في إطار الجمع بين الواجبات والحقوق.

هذا الالتزام الوارد في ديباجة الدستور المغربي، يجعلنا نؤكد كسوسيولوجيين بأنه مدرك بأن الفعل الاجتماعي ليس تفضل وليس إحسانا ولكنه حق للفرد، وواجب على المستوى الدستوري، يقع على عاتق الدولة وأن الفعل الاجتماعي هو أمن أولا، والأمن هنا بكل أبعاده النفسية والصحية والاجتماعية والمعرفية والاقتصادية والبيئية، هذا هو الأمن، عندما تتحقق هذه الأبعاد يمكن للناس أن يخرجوا ويتركوا منازلهم مفتوحة وأمتعتهم موضوعة بشكل تلقائي، لأن الإشباع النفسي والاجتماعي والاقتصادي قد توفر، ولم يعد هناك سبب للبحث عن إشباع هذه الحاجيات أو تأمينها عبر أساليب أخرى مثل السرقة والرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ. أيضا الحرية هي فعل اجتماعي، ولا يمكن تصور الحرية في غياب التفكير المطلق والتعبير المطلق اللذين يساعدنا على استثمار التنوع الفكري، وتكامله في بناء الحضارة، وتقوية نسيج المجتمع وتكامله الثقافي، بدل التحايل على العيش، والتحايل على التفكير، والتحايل على التعبير، برفع شعارات اثنية أو عرقية أو دينية تخص فئة معينة، ولا تسمح للمجتمع في لم شمل مكوناته، وقد ينص أيضا هذا الدستور في فصله 34 على وجوب قيام السلطة العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، لمعالجة أوضاعها وتأهيلها وتيسير إدماجها في الحياة الاجتماعية والمدنية، وفي قرائتنا للتشريعات التي تعنى بالفعل الاجتماعي بناء على أحكام الدستور كنظام أساسي للدولة، نجد القانون رقم 15. 65 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذلك القانون الجديد الخاص بالعامل الاجتماعي وهما نظامين في حاجة إلى قراءة من زاوية سوسيولوجية، حاولنا رصدنا من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية والعامل الاجتماعي. أما بالنسبة للقانون المنظم بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والذي احتوى على 44 مادة منتظمة في 4 أبواب، تعلق أولها بأحكام عامة، أما الثاني فينظم الضوابط الخاصة بالتكفل بالغير، في حين خصص الباب الثالث لإحداث مؤسسات الرعاية الاجتماعية وأجهزتها ومراقبتها ومعالجة الصعوبات التي تعترضها أما الباب الرابع والأخير من هذا القانون فاهتم بمعاينة المخالفات ما يقابلها من جزاءات تأديبية وإدارية أو جنائية.

من خلال المادة الأولى يتبين أن المشرع المغربي ينزع إلى التحكم في كل الأعمال والممارسات التي تتعلق بالتكفل بالغير، أفراد كانوا أو جماعات، بمعنى أننا أمام إدراك عميق يقول بأن الدولة من خلال هذا القانون لا تسمح بالتكفل التلقائي، أو بالعمل الإنساني التلقائي، أو الرعاية الاجتماعية التلقائية، حيث أن كل فعل خارج نطاق القانون يعتبر جريمة، ويمكن متابعته قضائيا، ومعاقبته، وهذا من زاوية يعتبر تحصينا لكل من هو بحاجة إلى هذا النوع من الرعاية الاجتماعية، لكن هذا يتطلب في المقابل تمويلات قويا وتأطيرا متخصص وحكومة متجددة لتحقيق غايات روح هذا النص، وليس ظاهرة فقط، وجاءت المادة الثانية لتحديد لنا إجراءات معنى التكفل بالغير، والفرد والجماعة، حيث بينت أن التكفل بالغير هو كل تدبير أو نشاط، أو برنامج يرمي إلى إدماج الأفراد أو الجماعات في بيئتهم الاجتماعية، وتنمية قدراتهم، وتمكينهم من تلبية حاجاتهم وضمان استقلاليتهم ومشاركتهم الاجتماعية، وهي فكرة مهمة جدا، إلا أنها لا تتحدث عن البيئة التي ينتسب إليها المستهدف من التكفل، والتي هي سبب وجوده في وضعية يحتاج فيها إلى التكفل، فهل نستطيع تحقيق التكفل الرامي إلى الإدماج وتلبية الحاجات والتمكين الإنساني دون تكفل موازي بتلك البيئة التي أنتجت ذلك الشخص؟ والتي سيعاد إليها بعد نهاية فترة التكفل كما هو الحال بالنسبة للأطفال في وضعية صعبة، هذه الوضعية التي تعرفها المادة 513 من قانون المسطرة الجنائية بأنها تنتهي ببلوغ الطفل سن 16 عشر، بعدها سيعود إلى بيئته المفككة أسريا واجتماعية، والفقيرة معرفيا وماديا، والمعلولة صحيا ونفسيا، فهل برامج التكفل التي كتبتها سابقا ستؤهله لينخرط بصمود في الحياة دون أن يقع في صعوبات جديدة قد تؤول به إلى الشارع مرة أخرى، أو إلى السجن وعالم الضياع الذي يعانيه الكثير من الأفراد في هذه الوضعية. هذا بالنسبة التكفل بالغير، أما الفرد فهو حسب المادة الثانية من القانون 15. 01 متعلق بالأطفال المهملين والأطفال المتمدرسين والأفراد في وضعية هشاشة والأشخاص في وضعية إعاقة، هذه التسميات وهذا التعريف الذي يتحدث عن وضعية صعبة يستعمل مصطلح الأطفال المهملين، وهو في حد ذاته سبة، بل وصم اجتماعي يمارسه القانون على طفل في مقتبل العمر، وقد يطاله هذا النعت إلى مرحلة البلوغ، بل من الممكن أن يتابع أبناءه وأحفاده. فهو ليس مهملا حتى يكون في هذه الوضعية، ولكنه من دون سند أسري أو من دون سند اجتماعي، يستوجب على المجتمع ممثلا في الدولة، من توفير السند البديل الذي يؤمن له الاحتياجات المطلوبة لتطوير الشخص

نفسيا ومعرفيا وصحيا واجتماعي وأخلاقي، وهذا أمر لا يتوفر بشكل دقيق في محتويات القانون 15. 01 الذي يحمل مصطلح كفالة الأطفال المهملين والذي نقترح تغيير اسمه بقانون الأطفال بدون سند أسري، أما بالنسبة للجماعات فيعتبرها كل مجموعة من الأفراد يوجدون في وضعيات متشابهة بسبب ظروف خاصة ولهم نفس الاحتياجات المطلوب تلبيتها، وهذا أيضا يؤكد عدم إدراك المشرع بمعنى الجماعة وهي موضوع من موضوعات السوسيولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي، فالجماعة الأسرية ليست هي الجماعة الدراسية أو المتشردة ذات التصرفات الإجرامية، فقد تكون الجماعات الأسرية القائمة على رابط الدم، قابلة لوضع برنامج متكامل للعناية بها، والتكفل بها وفق تعاليم العلاج الأسري والتأهيل العائلي، وهذا يحتاج إلى مؤسسات متخصصة لم يتحدث عنها المشرع في هذا القانون، لكن بالنسبة للجماعات الثانوية الأخرى لا تسمح لنا المعرفة السوسيولوجية القول بإشباع احتياجات أفرادها جماعة، لأن علاقة الفاعل الاجتماعي المستخلص مع من يستهدفه تركز على ثلاثة مبادئ أساسية وهي التقبل، الفردية والسرية. وهذا ما لا نجده أيضا مفكرا به داخل هذا النص القانوني، الذي جاء في عمقه لإسكات احتجاجات وطلبات مختلفة ذات طابع سياسي مرة، وللتخفي وراء احتياجات جموعية مرة أخرى، ولكن في عمقه يريد ضبط التكفل وعدم السماح به في جهات أخرى قد تكون معارضة للدولة أو مختلفة مع توجهاتها، فتنشأ فضاء للتكفل قد يختلف عن ما تريده الدولة والذي قد يجرها أو يخلق لها صعوبات في المستقبل. فنعم لحضور الدولة في ضبط التكفل بالغير، لكن هذا الحضور يجب أن يكون كاملا وقائمة على المعرفة السوسيولوجية التي من شأنها ترقية الفعل الاجتماعي بكل أصنافه وأبعاده ومستهدفيه.

ويتحدث هذا القانون عن مؤسسات الرعاية الاجتماعية ويعتبرها كل مؤسسة بغض النظر عن تسميتها، تشتغل من أجل التكفل بالغير، ومنها المؤسسات التي تتولى كفالة الأطفال المهملين، مؤسسات الاستقبال وحماية الأطفال، المؤسسة التي تتكفل بالأطفال المتدربين، المؤسسات التي تتكفل بالأفراد في وضعية إعاقة، المؤسسات التي تتكفل بالأفراد في وضعية تشرد، المؤسسات متعددة الوظائف للنساء، والمؤسسات التي تتكفل بالأفراد المسنين، والمؤسسات التي تتكفل بالإسعاف الاجتماعي المتنقل، وتنص الفقرة ما قبل الأخيرة من هذه المادة، على أنه باستثناء التكفل بالجماعات يجب مراعاة التخصيص في المؤسسات المذكورة حسب فئات الأشخاص التي تتكفل بها، ونوعية الخدمات التي تقدمها لهم، وأشار هذا النص إلى وجوب مراعاة مبدأ التخصيص والطاقة الاستيعابية بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، خاصة عند إصدار الأحكام القضائية المتعلقة بالإيداع بهذه المؤسسات.

إن المادة الثالثة ورد فيها ما يصل إلى 8 أصناف، من مؤسسات الرعاية الاجتماعية تبقى مجرد نصوص لم يتم تفعيلها بالشكل الجيد، نظرا لعدة صعوبات تتعلق بالتأطير والتدبير والتمويل، ولحد الآن لم يتوفر المغرب على استثمارات متخصصة في تطوير القدرات المالية الاجتماعية، واستئجار الكفاءة التي يحتاجها الفعل الاجتماعي صحيا واجتماعيا وتربويا. فغالبية مؤطري هذه المؤسسات لا يتقاضون الحد الأدنى من الأجر، ولا يستمتعون بالحقوق المنصوص عليها في تشريعات الشغل والضمان الاجتماعي، كما أنهم يشتغلون في غياب تأمينات تصونهم أثناء ممارستهم المهنية، بالإضافة إلى أن غالبية المسند إليهم هذه المهام لا علاقة لهم بها، من حيث المؤهلات، وهو ما يجعلهم غير متوفرين على القدرات التواصلية والتربوية والتدخلية التي يحتاج إليها كل مستهدف من التكفل المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون السالف ذكرها.

وجاء في آخر المؤسسات التي نصت عليها المادة الثالثة ما يسمى بمؤسسات الإسعاف الاجتماعي المتنقل، ومنها ذلك الفعل الذي تقوم به كل شتاء، حيث تتحول سيارات مزودة بالأطعمة والأغطية والملابس تطوف شوارع أو هوامش بعض المدن، لتزويد المتشردين ببعض الألبسة والأغطية والمأكولات بدل تمكينهم من حق التكفل الذي لا تتحكم فيه الدولة هنا ولكن القيميين على الجمعيات المدبرة لتلك المؤسسات، والتي يقال بأنها جمعية تنتسب للمجتمع المدني فريئسها ومكتبها هو من يقرر من يمكنه الولوج إليها ومن يجب طرده أو منعه من هذه الاستفادة، وهذا أمر يحتاج إلى تطوير الصياغات القانونية لنجعل هذه المؤسسات مفتوحة في وجه الأشخاص بدون سند أسري أو اجتماعي، دون تعليق الأمر على الحكم القضائي لأننا عندما نجد امرأة متشردة في الشارع، ونؤجل أمر النظر فيها إلى غاية صدور حكم قضائي لإيداعها بمؤسسة التكفل، نكون أمام بيروقراطية يضيع معها حق الإنسان بالرعاية الاجتماعية والتكفل المنصوص عليه في هذا القانون.

إن التكفل بالغير في التشريع المغربي هو عمق الرعاية الاجتماعية حيث نصت المادة 4 من القانون 15. 65 على أن يتأسس التكفل بالغير على شروط صيانة كرامة المكفول، وتأمين سلامته جسديا ونفسيا، وتحصينه ضد كافة أصناف التمييز، وتأمين مصالحه المادية والمعنوية، والعناية بالحفاظ على خصوصياته والحرث على سرية المعلومات والوثائق المتعلقة به بالإضافة إلى نوعيتها بحقوقهم وواجباته وتزويده بكل المعلومات التي يحتاج إليها لقضاء مصالحه الشخصية.

إن ما يترجم هذه الأمور عمليا هو ما ورد في المادة الخامسة من هذا القانون والتي تنص على تأمين الاستقبال، والإيواء، والإطعام، والتوجيه، والإسعافات والمساعدات الاجتماعية، والاستفادة من كافة خدمات الوساطة والكتابة التربوية، بالإضافة إلى تقوية القدرات عبر التكوين والتأهيل والمواظبة الاجتماعية، ناهيك عن العلاجات الصحية الأولية، وكذا المراقبة الطبية والنفسية وتأمين الترويض والتأهيل، وإعادة التأهيل الوظيفي، والحصول على المعدات التقنية والأجهزة التعويضية والبديلة، ويجب هذا حسب الفقرة 2 من المادة 6 من هذا القانون بدون عوض لفائدة كل متكفل به، إلا أن حدود التكفل التي تعتبر قلب الرعاية الاجتماعية في هذا القانون، تعاني من الصعوبات سواء في بناء المادة 4 أو 5 اللتان لا تأبهان بتصنيف المتكفل به لصياغة الآليات الناجعة لتحقيق ما يتوخى من التكفل، فواقع المتكفل به في علاقته مع الجهات الحاضنة، وخاصة داخل ما يسمى بمؤسسات الرعاية الاجتماعية حلقة واسعة فارغة عنوانها جهل كل طرف بالآخر، لأن الاستقبال الذي يتم في حق المكفول لا ينبني على ضوابط التشخيص العلمي لهذا الأخير، ورصد معاناته وقدراته وتطلعاته، ليتم التركيز عليها في صياغة المنهج والبرنامج المناسب له وتطويره بشكل متكافئ تمكنت أقوىولوج إلى الحياة وتصنيعها والإسهام في قيادتها.

إن احترام السلامة الجسدية والنفسية وعدم التمييز غير مقارن بالآليات التربوية والإدارية والقانونية التي يجب عبرها تحقيق غائبية التكفل، ناهيك عن الشروط الأخرى والتي تتعلق بالموارد البشرية المؤهلة لهذا العمل، والتي يجب أن تكون متخصصة وتشغل في سلك وظيفي قار ومحترم، يؤمن لها الرضي الوظيفي بكل أبعاده الشخصية والمعرفية المتجددة والاجتماعية والمهنية، وهو شرط غير متوفر في جل هذه المؤسسات، أما الإطعام الذي يقوم على مساعدات المحسنين كثيرا ما ينعكس سلبا على النمو النفسي للمكفول، إضافة إلى توازه الصحي وهذا دائما يؤكد قصور النظم والسياسات العمومية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية القائمة على التفضل والإحسان وانتظار المساعدات والتبرعات بدل الفكر الاستثماري الاجتماعي في الرعاية الاجتماعية التي يحصنها ويحولها إلى مؤسسة أقوى على تأمين هذا الحق كما هو الحال في مجموعة من التجارب الأجنبية. الغريب في الأمر ما جاءت به الفقرة 2 من المادة 6 من هذا القانون، ومفادها أن بإمكان مؤسسة الرعاية الاجتماعية المحدث من قبل أفراد ذاتيين، أو شخصيات اعتبارية تخضع للقانون الخاص، والتي ترمي إلى التكفل بكبار السن وبالأفراد في وضعية إعاقة، أن تقدم خدماتها بعوض، وفق الشروط التي يتم تحديدها بنص تنظيمي، وهو نص لم يتم صدوره إلى الآن، لكن القول بتقديم رعاية اجتماعية بمقابل مادي من لدن الخواص، أو غيره، فيه قدر من المغامرة بالقيم النبيلة للرعاية الاجتماعية، فهي فقرة مدسوسة في هذا القانون، وتفتح إمكانية التلاعب بهذا الحق الإنساني، فكان من الأفضل اشتراك الخدمة بناء على اتفاقيات مع جهات إدارية، أو مالية تابعة للدولة أو الجماعة الترابية أو المؤسسات العمومية المتخصصة فمثلا كبار السن من دون سند أسري (كالذي يشتغل بعد إحالته على التقاعد لأنه يحتاج تلك الخدمة حيث يجب استفادته من ذلك العمل ليس بالتعاقد معه بل بالتعاقد مع المؤسسة المكلفة بالمتعاقدين بشراكة مع إدارة مؤسسة الرعاية الاجتماعية)، وذلك بإلغاء تلك الطريقة الكلاسيكية التي تطلب منه كل شهر قدرا ماليا يسلم للمكلف بمراكز الإيواء والإسعاف، إن هذه المسألة تحتاج إلى التدقيق، وخاصة عندما يتعلق الأمر بأصحاب القدرات المختلفة، أو ما يسميهم القانون "أشخاص في وضعية إعاقة" وخاصة الصغار منهم الذين يعانون الإبعاد والضيق جراء عدم توفر النظام التربوي والتعليم والصحي على مؤسسات الاستقبال المتخصصة، والمسطرة علميا وتقنيا وإداريا بكل ما يؤمن ارتقاء نمائيا متوازنا لهذا الصنف من الناس.

نصت المادة 7 من هذا القانون على إمكانية تقديم الرعاية الاجتماعية أو التكفل بالغير خارج بنيات المنشآت الاجتماعية، وأحيل هذا الأمر أيضا على نص تنظيمي، لكن ما يعانيه العديد من الناس في الوضعيات السالف ذكرها، والذين يستهدفهم هذا القانون، كان يتطلب القيام بتصنيف التكفل إلى تكفل كامل وتكفل جزئي، ومساعدة اجتماعية ومصاحبة تربوية، وهي خدمات تيسر الاستفادة من الرعاية الاجتماعية بكل الناس، وتؤمن ارتقاء القيم الحضارية

وتقويته، لأن أمر الرعاية الاجتماعية ينصب على الشق المعنوي الذي يحتاج إليه المحروم أسرياً، والفاقد لهذا الحزن، ويحتاج إليه الفقير والغني والمعلم وغير المتعلم والعاقل والمشتغل كما يحتاج إليه الفاعل والمفعول به والمفعول فيه داخل علاقات إنتاجية إنسانية وفكريا تعاني من تطور غير متكافئ.

في قراءتنا لتحسين المكفول ضد كل عبث أو حرمان، جاءت المادة الثامنة من هذا القانون لتمنع على مديري المؤسسات الرعاية الاجتماعية المتكفل بالقاصرين أو بالأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية، تسليمه لأي شخص كان ذاتياً، أو اعتبارياً، وكذا منع هؤلاء المديرين بتنقيل أولئك الأشخاص إلى أي فرع آخر، إلا بموافقة نائبهم الشرعي، أو السلطة المحلية المختصة، وهو تحسين متين لفائدة المكفول، لكن شروط إعماله التي تركز على موافقة النائب الشرعي، أو السلطة الحكومية المختصة هو غير كاف، لأن قرار التسليم بالنسبة للقاصرين يجب أن ينبني على أمر قضائي، لأن الإحالة على هذه المؤسسات تنبني على هذا الصنف من القرارات، كما أن عملية التسليم أو التنقيب تتطلب تحليلاً علمياً وتقنياً يحترم المصلحة الفضلى للمكفول، سواء كان صغير السن أو كبيره أو من ذوي القدرات المختلفة، والخبرة هنا تعود إلى الطبيب المتخصص، والأخصائي السيكولوجي الذي يستطيع تبيان هذه المصلحة ويقترح التوجيه الملائم لشخصية للمكفول.

أما بالنسبة للشروط الموضوعية والإجرائية لإحداث مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأجهزتها وآليات مراقبتها وتقييم أدائها، ومعالجة الصعوبات التي تواجهها، فقد ورد في الباب الثالث من هذا القانون الذي يعطي الحق لكل شخص ذاتي أو اعتباري إمكانية إحداث منشأة للرعاية الاجتماعية، كما حددتها المادة 3 من هذا القانون المشار إليه أعلاه وكما تنص الفقرة 2 من المادة 9 على تمتيع هذه المؤسسات بالشخصية المعنوية، لكن العيب القانوني الذي يشوب هذه الفقرة يتجلى في أية شخصية اعتبارية يقصدها المشرع؟ هل الشخصية الاعتبارية العامة التي تتمتع بها الدولة والمؤسسات العمومية؟ أم الشخصية الاعتبارية الخاصة التي يمكنها المشرع للجمعيات والنقابات والأحزاب؟ وكان الأفضل أن يتكرم المشرع على هذا الصنف من المؤسسات بإعطائها صفة المنفعة العامة بشكل تلقائي، كما هو منصوص عليه في الفصل 19 من قانون 15 نونبر 1958 المنظم لحق تأسيس الجمعيات بالمغرب، والذي أعطى في فصله التاسع صفة المنفعة العامة للجمعيات الرياضية، وحدد مراسيم لكيفية الحصول عليها. في حين أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي ائتمنها المشرع على كفالة من الكافل له، ولا سند له، كانت الأولى أن تتمتع بصفة المنفعة العامة كدعم ييسر لها الاستفادة من امتيازات هذه الصفة من تسهيل لانجاز المهام المنوطة بها اجتماعياً وتربوياً وصحياً.

استوجب المشرع في شأن إحداث مؤسسة الرعاية الاجتماعية الحصول على ترخيص من قبل السلطة الحكومية المختصة، وأكد على أن هذه المؤسسات تخضع في تديرها المراقبة والمراقبة من قبل هذه السلطة الحكومية، وعن إجراءات الترخيص ورد بالمادة 11 من هذا القانون، إيداع طلب ترخيص مكتوب من لدن شخص معنوي لدى السلطة المحلية، والتي يتواجد بدائرة نفوذها مقر الشخص المعنوي مرفقاً بمجموعة من الوثائق التي تبين على الخصوص هوية المؤسس والوسائل المالية المزمع تسخيرها لاستمرارية سير المؤسسة، وفي هذا الصدد اشترط المشرع المغربي التوفر على ملف تقني يسميه "دفتر التحملات" يحترم الضوابط والشروط الواجبة لإحداث المؤسسة، وذلك في شكل بنود يحتويها تختلف حسب صنف المؤسسة المعنية بالإضافة إلى مشروع نظامها الداخلي الذي تتحقق الإدارة المختصة باحترامها لأحكام هذا القانون، وقد خصص هذا المشرع المادتين 12 و 13 لتصنيف المؤسسات ونوعية دفتر التحملات الخاصة لكل واحدة منهم، فحسب المادة 12 أكد على أن يكون دفتر التحملات متوفراً على المعايير التقنية الواجب احترامها حسب الطاقة الاستيعابية للمؤسسة، ومعايير تجهيزها ومعايير التأطير التربوي والاجتماعي بها، والمؤهلات المطلوب توفرها في المستخدمين وكذلك شروط النظافة والوقاية والسلامة بالإضافة إلى القواعد الواجب الامتثال لها في التدبير الإداري والمالي، وقد علق مسألة إصدار نموذج لدفتر التحملات على نص تنظيمي، بالإضافة إلى ما سلف ذكره، كما ورد في المادة 13 على احتواء دفتر التحملات على الشروط الخاصة بكل صنف من أصناف منشآت الرعاية الاجتماعية مع مراعاة الخصوصية المجالية المطلوب توفرها، وكذا شروط تقديم الخدمات والتكلفة اليومية الدنيا لاحتياجات كل المستفيدين، إلا أن هذه الاشتراطات قد تصلح بالنسبة لمؤسسات خصوصية تقدم الرعاية الاجتماعية لكبار السن في وضعية ترف والأطفال في وضعية إعاقة من لدن أسر ميسورة، وكلا الفئتين تحتاج إلى هذه الرعاية جراء تدني مستوى المساندة الأسرية، أما بالنسبة للمحتاج إلى التكفل في وضعية فقر أو حرمان أو عوز مادي أو اجتماعي

يتطلب الأمر فعلا اجتماعيا مباشرا من قبل الأجهزة المختصة التابعة للدولة، أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية المتخصصة في الفعل الاجتماعي. هذا وإذا كانت باقي المواد الواردة في هذا السياق ذات طبيعة إجرائية إدارية صرفة، فإن الحديث عن أجهزة هذا الصنف من المؤسسات قد نظمته المشرع من خلال المادة 18 إلى غاية المادة 25، حيث ركز على 3 أجهزة أولها الجهاز المؤسس ثم المدير المدبر وثالثا هيئة التتبع والمراقبة، ويختص المؤسس حسب هذا القانون وخاصة مادته 19 بالمصادقة على مشروع برنامج العمل السنوي للمؤسسة ثم المصادقة على مشروع الميزانية التوقعية للمؤسسة، وكذا تعبئة الموارد الضرورية لسير المؤسسة وفق الأحكام القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، ثم المصادقة على تعزيز التدبير المنصوص عليه في المادة 22 من هذا القانون والتي سنعود إلى قراءتها بقدر من التوسع. أما الجهاز الثاني فأناطه المشرع في المادة 21 من هذا القانون بالتدبير الإداري والقانوني، ومتمعه بكافة الصلاحيات اللازمة لهذا الغرض، وحمله مسؤولية السهر على احترام الأحكام التشريعية، والتنظيمية المطبقة على وضعية المستفيدين من خدمات هذه المنشأة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأشخاص في وضعية إعاقة، أو الأطفال الذين يسمون بالمهملين، واشترطت المادة 20 لتحمل هذه المسؤولية التمتع بالحقوق المدنية، والخلو من كافة السوابق القضائية، بالإضافة إلى الحصول إلى شهادة أو دبلوم والتوفر على تجربة في مجال الرعاية الاجتماعية، أو في مجال التدبير المالي والإداري، وعلق مسألة القيمة العلمية للدبلوم وللشهادة ومدة التجربة بنص تنظيمي لم يصدر بعد!!! أما الجهة التي تعين هذا المدير فهي الجهاز المؤسس مع خضوع هذا التعيين إلى السلطة الحكومية المختصة المكلفة بالرعاية الاجتماعية، من اختصاصات هذا الجهاز كذلك:

- إعداد مشروع برنامج العمل السنوي لهذه المؤسسة.
- إعداد مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة.
- السهر على تنفيذ برنامج العمل السنوي للمؤسسة، تنفيذ الميزانية والأمر بصرفها
- التدبير اليومي بأنشطة وبرامج وخدمات المؤسسة، تدبير التأطير التربوي عند الاقتضاء،
- إعداد تقرير سنوي عن تدبير أنشطة المؤسسة يوجه إلى أنظمة المؤسسة الحكومية المختصة.
- إعداد تقرير سنوي حول الموارد المالية المعبئة لفائدة المؤسسة وطرق صرفها.
- تمثيل المؤسسة لدى الدولة والإدارات وأي هيئة أخرى.

هذه الاختصاصات الواردة بهذا القانون تدفع الباحث في سوسيولوجيا الرعاية الاجتماعية إلى القول بأنه أمام إدارة تتكلف بالضرائب أو الأعمال التجارية، وليس أمام مؤسسة للرعاية الاجتماعية مهمتها التكفل بالأفراد والجماعات التي تعاني صعوبات.

لقد اختص المدير والجهاز المؤسس بكل ما هو إداري ومالي، ولكن الأمر الذي يفتقر إليه هذا القانون غياب آلية من آليات التدبير التربوي والاجتماعي والنفسي، الشيء الذي يرصد لنا مدى تطور شخصية المكفول به، وما يعترضها من صعوبات أو يحفزها من أنشطة وتدخلات، وهذا أمر ينفي عن هذه المؤسسات صفة الرعاية الاجتماعية عامة، ومهمة التكفل بالخصوص، وقد يكون السبب في ذلك هو إسناد مهام البحث والتنقيب والتشريع في هذه الأمور لأناس تكوينهم إداري محض، ولا علاقة لهم بالعمل الاجتماعي والتربوي والنفسي الذي يحتاج المكفول له مما ينعكس سلبا على الأداء السائد داخل هذه المؤسسات، والذي لحد الآن لم يتم تداركه رغم أننا أمام التجربة الثانية على المستوى القانوني في هذا الصدد، وذلك بعد انتقالنا من القانون 05. 14 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية إلى قانون 15. 65 المؤسسات الرعاية الاجتماعية.

أما بالنسبة للتتبع والرقابة والتي تضم المؤسس أو ممثله وتنيط به مهمة الرئيس بالإضافة إلى ممثلين عن الجماعة الترابية التي توجد بدائرة نفوذها المؤسسة، وممثلين اثنين عن هيئة التأطير التربوي والاجتماعي ينتخبان من طرف أعضاء هذه الهيئة وممثلين اثنين عن المستفيدين عن هذه المؤسسة، وممثلين اثنين عن الأسر إن وجدت، وطبيب المؤسسة، كما يحضر بصفة استثنائية مدير المؤسسة، وكل شخص أو هيئة يرى الرئيس فائدة في حضورها، وهذا جهاز رقابي يعاني على مستوى التركيب عسرا وصعوبات خاصة فيما يتعلق بالشأن التربوي والاجتماعي لهذا الصنف من المنشآت، لقد نص المشرع في مادته 25 على هذا الجهاز وتركيبته، لكنه مشرع يهمل العمل التربوي والاجتماعي، بدل إقدامه على

جعله جهازا قويا ومديرا ومسؤولا عن الفعل والخدمات والادعاء والمردودية التي يجب على المؤسسة إنتاجها، والتي نرى آثار ذلك الإنتاج واضحة وملموسة وإيجابية في شخصية المكفول فبدل ذلك همش كل ما هو تربوي واجتماعي، وركز على الإداري والمالي!! حيث حث على عضوية فردين من الطاقم التربوي والاجتماعي يتم انتخاب هم من قبل زملائهم في هذه المهام، في حين أنه لم يشترط تعيين ممثلين اثنين من المستفيدين في المؤسسة عن طريق الانتخاب ولو فعل لكان ذلك درسا تربويا مهما يربي هؤلاء المستفيدين على المشاركة في اتخاذ القرارات وتسهيل تدبير الشأن العام داخل المؤسسة وخارجها.

إن أجهزة تدبير مؤسسة الرعاية الاجتماعية في حالة إعادة الصياغة حسب ما تقتضيه الخدمة الاجتماعية المؤسسة على المردودية الإيجابية التي لا يمكن تقييمها إلا من خلال شخصية المستفيد صحيا ونفسيا واجتماعيا ومعرفيا، إذن في غياب ذلك نكون أمام منشآت للإيواء قد توفر الغذاء واللباس والإقامة، لكن لا تسهم في تمكين المكفول من الوصول إلى امتلاك كينونته التي يحتاج إليها للحياة في المستقبل، وخاصة الأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والنساء ضحايا العنف الفاقدا للمساندة الاجتماعية.

حسب الفرع الثالث من هذا القانون والذي ينظم آليات مراقبة هذه المؤسسات، تنص المادة 26 منه على أن المراقبة التي تخضع لها مؤسسات الرعاية الاجتماعية دورية، بغاية التأكد من احترام المؤسسة لأحكام القانون، وتوفيرها على المعايير المنصوص عليها في دفتر التحملات وهذه المراقبة ليست بديلا للمراقبة المنصوص عليها في النصوص التشريعية أو التنظيمية الخاصة والتي تطبق على كافة الهيئات والمؤسسات من الناحية الإدارية والمالية بالمغرب، أما لجنة المراقبة فيتولى رئاستها عامل العمالة أو الإقليم أو ما يمثلهن وتضم هذه اللجنة ممثلين عن الإدارات المعنية بالشأن الاجتماعي وضابطان من ضباط الشرطة القضائية يعينهما وكيل الملك، وخبير في المجال المعني حسب صنف مؤسسة الرعاية الاجتماعية يعينه عامل العمالة أو الإقليم بصفته رئيسا للجنة، ويتوجب على أعضاء هذه اللجنة باستثناء من لهم صفة ضابط السلطة القضائية أن يؤدون اليمين القانونية طبقا للنصوص التشريعية المعمول بها، كما يلزمون بكتمان السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في الفصل 446 من القانون الجنائي المغربي، وتقوم هذه اللجنة حسب الفقرة الخامسة من المادة 27 مرة واحدة في السنة على الأقل، أو كلما دعت الضرورة لذلك، بتفتيش المؤسسات المعنية وأن ترفع للسلطة الحكومية المختصة، وعند الاقتضاء إلى وكيل الملك تقريرا عن سير المؤسسات التي تمت مراقبتها، ولأجل أعمال المراقبة يجب أن يمكّن في كل مؤسسة للرعاية الاجتماعية وتحت مسؤولية المدير سجل برقم ويوقع عليه من قبل رئيس المحكمة الإدارية المختصة ترابيا، تدون فيه جميع البيانات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين بخدمات المؤسسة، ولا سيما تلك المتعلقة بهويتهم وتاريخ التحاقهم بالمؤسسة وتاريخ مغادرتهم لها، ويوضع هذا السجل الذي يتم تحديدها بنص تنظيمي بشكل دائم رهن إشارة السلطات الإدارية والقضائية المختصة ترابيا ويجيب على كل شخص اطلع على السجل المذكور بحكم وظيفته أن يلتزم بكتمان السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في الفصل 446 من القانون الجنائي السالف ذكره، ولإعطاء هذه اللجنة إمكانية ممارسة المهام بشكل جيد، مكنتنا المادة 29 من هذا القانون من الولوج بحضور مدير المؤسسة المعنية أو ما ينوب عنه إلى جميع مرافق المؤسسة، باستثناء الأماكن المعدة للسكن والتي لا يمكن الولوج إليها إلا طبقا للأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية التي تحمي خصوصية الأفراد، كما يمكن للجنة المذكورة الحصول على كل وثيقة أو أخذ نسخة منها، وكذا طلب جميع المعلومات المفيدة، ولا سيما تلك التي تم على أساسها منح فرصة إحداث المؤسسة وهوية الأشخاص المستفيدين من خدماتها.

إننا أمام هيئة قانونية وإدارية ترصد الخروقات وتكتب التقارير لكنها لا تستطيع التفاعل مع القضايا الصحية والاجتماعية والتربوية وتقييم مردودية المؤسسة بناء على هذه المستويات فالزام أعضاء اللجنة بالسر المهني وعضوية ضباط الشرطة القضائية بها وخلوها من الكفاءات ذات الخبرة المتخصصة في الخدمة الاجتماعية يجعلنا أمام رقابة قضائية وإدارية وأمنية تبحث عن من هم في حالة دي داخل المؤسسة، قد يكون فارين من المتابعة القانونية وهو أمر تحتاج إليه كافة مؤسسات ومرافق المجتمع لكن مراقبة وتقييم أداء مؤسسة الرعاية الاجتماعية يحتاج إلى توجه آخر لترقيتها ومساندتها اعتمادا على التخصص العلمي في الخدمة الاجتماعية.

إن معالجة صعوبات مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتي تعنى بتلك العوائق المهددة لاستمراريتها، سواء كانت صعوبات تديرية أو تمويلية، فقد نصت المادة 30 على تحميل مدير المؤسسة مسؤولية التصريح بذلك فوراً لدى كل من المؤسس وعامل العمالة أو الإقليم ولدى السلطة الحكومية المختصة، حيث يجب على هذه الأخيرة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتسوية وضعية المؤسسة، وإذا كانت هذه الصعوبة تشكل خطراً على حياة المكفولين، أو صحتهم، يتوجب على السلطة الحكومية المختصة بعد استشارة السلطة المحلية الأمر بالإغلاق الفوري للمؤسسة، وسحب رخصة إحداثها بصفة مؤقتة أو نهائية، مع مراعاة مصلحة المستفيدين، وذلك بوضعهم بمؤسسات مماثلة، كما يجب على المؤسس إذا قرر إغلاق هذه المنشأة أن يصرح مسبقاً بذلك لدى الإدارة المختصة في أجل 6 أشهر على الأقل قبل الإغلاق، وذلك قصد اتخاذ التدابير المناسبة، هذا ماورد في المادتين 31 و 32 من هذا القانون، لكن من خلال ماسبق لا يظهر لنا البعد السوسولوجي في تبني معالجات سليمة لصعوبات مؤسسات الرعاية الاجتماعية، إننا أمام نصوص قائمة على الضبط والتقييم والرقابة بعيداً عن روح القانون، الذي يتطلع لرعاية اجتماعية ترتقي جهودها نحو تأمين المصلحة الفضلى للإنسانية. بناءً على ما تقدم يتبين اختزال صعوبات مؤسسات الرعاية الاجتماعية فيما هو مادي أو تجهيزي والذي تتم معالجته من خلال الدعم الذي تقدمه السلطات المختصة مركزياً وتربابياً، أو من لدن المجتمع المدني، أو من خلال المبادرات الخاصة، كل هذا لا يمكن أن يصل إلى مستوى الصعوبات الأخرى التي نلامسها كباحثين ومتخصصين في الفعل الاجتماعي والتربوي لدى المتكفل بهم، وخاصة عندما لا ندرك هؤلاء بشكل فردي، عبر رصد قدراتهم الذكائية، والعمل على كيفية توظيفها في تخليقهم، وترشيدهم وتمكينهم والتنمية الإيجابية لاتجاهاتهم، وتوظيف هواياتهم وميولاتهم، ومواهبهم في بناء حاضرهم ومستقبلهم اجتماعياً ومعرفياً ومهاراتياً، إذن ما جاء في الصعوبات وكيفية معالجتها هو مجرد كلام لا يرقى إلى المعالجات التي تطل صعوبات المكفول داخل الكثير من مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي ينظمها هذا القانون. هذا القانون يهتم بمواده برصد المخالفات وما يجب أن يطالها من عقوبات، حيث رتبت المادة 34 منه على أن كل مخالفة لأحكامه توجب إصدار إحدى العقوبتين الإدرايتين التاليتين، مع تحديد آجال لاتخاذ إجراءات التسوية المطلوبة، وهي عقوبة الإنذار والتوبيخ، وفي حالة استمرار المخالفة تقوم الإدارة المختصة بسحب رخصة إحداث المؤسسة مؤقتاً أو نهائياً، لكن في حالة السحب النهائي يجب على السلطة الحكومية المختصة أن تطلب من السلطة القضائية لحل الشخص الاعتباري، وبموجب هذا الحكم تلزم المحكمة المختصة بتعيين خبير تكلفه لتصفية أمور مؤسسة الرعاية الاجتماعية وتمنحه أصولها الصافية، وحتى يبقى مجال الرعاية الاجتماعية محصناً ضد كل تسبب أو استغلال خارج عن القانون، نصت المادة 35 من هذا القانون على معاقبة كل من قام بفتح مؤسسة الرعاية الاجتماعية دون الحصول على رخصة إحداثها كما هو منصوص عليه في المادة 10 السالفة الذكر، بغرامة مالية تتراوح بين 30000 و 50000 درهم والغريب في الأمر أن الأرقام المحددة لهذه الغرامة لا تحتوي على الوحدة المالية كالسنتيم أو الدرهم. ولتحصين صغار السن أو الأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية نصت أحكام المادة 38 من هذا القانون والقاضية بالحبس من 6 أشهر إلى سنتين، وبغرامة يتراوح قدرها ما بين 30000 و 50000 درهماً أو بإحدى هاتين العقوبتين، كما يعاقب أيضاً بتنقيل صغار السن أو أفراد في وضعية إعاقة ذهنية خلافاً لأحكام هذا القانون والذي يقضي في هذه النازلة بالحبس بشهر واحد إلى 6 أشهر وبغرامة يتراوح قدرها ما بين 5000 و 20000 درهماً أو بإحدى هاتين العقوبتين دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الجنائي الجاري به العمل.

إن إدخال أي تغيير على أحد العناصر التي سلمت على أساسها رخصة لإحداث المؤسسة دون تصريح بذلك للإدارة المختصة، أو الحصول على موافقتها المسبقة يعرض مرتكبها لمخالفة وفقاً للأحكام المادة 17 من هذا القانون، هذه المخالفة تفرض معاقبة المؤسس بغرامة يتراوح قدرها ما بين 10000 و 20000 درهم، كما يعاقب كل مؤسس أقدم على إغلاق مؤسسة الرعاية الاجتماعية دون تصريح مسبق بذلك لدى الإدارة المختصة، كما هو منصوص عليه في المادة 32 السالفة الذكر، يتم معاقبته حسب المادة 38 منه بغرامة مالية يصل قدرها إلى 30000 درهم على الأكثر، كما يعاقب كل مدير أو مؤسس في حالة عدم التقيد بمقتضيات دفتر التحملات المحددة الشروط الخاصة بالمنصوص عليها في المادتين 12 و 13 من هذا القانون، أو لا يقوم بمسك وثائق المحاسبة الخاصة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وفق أحكام المادة 23 أعلاه أو لا يقوم بمسك السجل المنصوص عليه في المادة 28 من هذا القانون، أولاً يصرح بالصعوبات التي تواجه هذه المؤسسة، بجزء مالي يتراوح قدره بين 10000 و 20000 درهم وفي حالة العود ترفع العقوبات المنصوص عليها في هذا

الباب إلى الضعف، كما يمكن أن يعاقب مفترق المخالفة بالمنع من إنشاء مؤسسة الرعاية الاجتماعية، أو تديرها لمدة لا تتجاوز 10 سنوات، كما أن حالة العود في حالة فرد صدر في حقه حكم نهائي قبل مضي 5 سنوات من تنفيذ تلك العقوبة أو تقادمها في حالة العود. هذا هو محتوى النص القانوني لكن ترد في شأنه استثناءات منها ما ورد في المادة، 44 والتي تنص على سريان أحكام هذا القانون على المؤسسات الاجتماعية التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف والشؤون الإسلامية، أو الموضوعة تحت وصايتها، وهو نص مستفز يبعث عن التساؤل بشأن تعددية القوانين المنظمة للرعاية الاجتماعية بالمغرب. وهل هذه العقوبات والمتابعات والمراقبة كفيلة لتأمين رعاية اجتماعية في مستوى تحديات الواقع المعاصر الذي يواجه المكفول. هل استثناء مؤسسات مثل تلك الفاعلة ضمن أنشطة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو المؤسسة بظواهر خاصة للعناية بفئات ذات إعاقة بصرية أو سمعية أو نطقية أو ذهنية أو تلك التي تهتم بالأطفال في وضعيات مختلفة أو من دون سند أسري تخضع في تديرها وتسييرها الأحكام القانونية ونظم تربية واجتماعية أفضل، وإذا كان الأمر كذلك لماذا لم يتبنى المشرع تلك التوجهات واستثمارها في صياغة هذا التشريع المنظم بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

إن المتتبع لأداء الرعاية الاجتماعية من خلال أحوال المكفولين سواء كانوا محتضنين من قبل المؤسسات التي ينظمها هذا القانون أو المؤسسات التي يستثنىها، يدعو إلى القول بأن الأمر يتطلب صياغة جديدة للرعاية الاجتماعية بالمغرب في مستوى ما يطالها من تحديات وتطلعات الخطاب السياسي، القائم بالحرص على التغطية الاجتماعية وتجويدها لتكون أداة ليست التحصين والحماية فقط، ولكن رافعة من رافعات التنمية الإنسانية بكل أبعادها الاقتصادية والسوسيوثقافية.

يستشف من القراءة السوسولوجية لقانون الرعاية الاجتماعية أنه يخالف كثيرا الجهود السوسولوجية العلمية ببعديها النظري والتدخلي، والتي ترى في آليات الخدمة الاجتماعية تبني المقاربات التي تختلف باختلاف الأفراد واحتياجاتهم، ورغباتهم، ومستوى قدراتهم وميولاتهم، وهذا أمر قد يركز على المنهج التحليلي الذي يتطلب العمق في البحث، لرصد شخصية المكفول، ومتطلبات نموه، أو الأسلوب المساند الذي يركز على الانطلاق من طموحات المستهدف وكفاءته التي تتميز بقدر من النضج ولا تحتاج إلا للمصاحبة والمساندة أو لآلية التركيز على المكفول، بغاية بناء برنامج متخصص يخضع للتقييم الموازي لشخصيته، وانعكاسات التدخلات التي تطال بنائها صحيا واجتماعيا ونفسيا ومعرفيا، هذا الأمر لا تؤمنه النصوص المكونة لهذا القانون، هذا على مستوى مقاربة التدخل، أما من حيث تدير المؤسسات فيشوبه الكثير من الغموض، فهو نظام تمويه فيما يخص تأطير وتجهيز هذه المؤسسات، مما يجعلها دائما في مواجهة صعوبات مادية وتأطيرية أو تحت رحمة أجهزة إدارية، أو ترابية أو تحت عاطفة المحسنين، وهذا يتطلب إعادة النظر في هذا الأسلوب من خلال التفكير في نظام جديد للتكفل الاجتماعي، يكتسي الطابع الجهوي ويسمح بإحداث حساب خاص للعناية بالمكفولين صحيا واجتماعيا و تربويا، حساب يتم تنزيله من خلال تمكين الهيئة المشرفة عليه من العقارات الصالحة للتشييد والبناء، ولتأمين ميزانية الاستثمار، وكذا تمتع هذه الهيئات بالمأذونيات مثل مأذونية النقل على مستوى كافة الجهات وغيرها من المأذونيات التي تسمح بترشيد نفقات مؤسسات الرعاية الاجتماعية وفق مقومات هندسة اجتماعية تلبي احتياجات المكفولين، وتحصنهم ضد كل أصناف الوصم والإبعاد والتهميش و تجعلهم فاعلين في محيطهم الاجتماعي والاقتصادي والتربوي.

إن مؤسسات الرعاية الاجتماعية ليست مجرد تدبير حمائي مؤقت، ولكنها فضاءت لإنتاج العطف والحنان والعناية النفسية والاجتماعية التي قد يكون كل فرد من أفراد المجتمع معرضا لها في كل وقت وحين، وهذا يتطلب إعادة النظر في مفاهيمنا لمثل هذه المنشآت.

إن الرعاية الاجتماعية التي ينظمها هذا القانون، لا تسمح لنا بالتأمين الأقوى للناس مستقبلا في مواجهة التحولات التي يعرفها العالم اجتماعيا وثقافيا، حيث يبقى التركيز على ماهو تقليدي يقوم على الأعراف والتقاليد والعادات، ولا يأبه بالعلم ومدى تقدمه في مسارات النهوض بالظاهرة الإنسانية، مما يجعلنا أمام عدة عوائق لا تسمح لتأمين الأغراض المتوخاة من الرعاية الاجتماعية، لذلك لا بد من المصالحة مع العلم والبحث العلمي المتخصص، والمتحرر، واعتماد المقاربة العلمية المركبة في دراستها القضايا بدل المقاربة الأحادية، والتي لا تسمح بتقدم وتطور السياسات العمومية عامة، ومجال الرعاية الاجتماعية خاصة، أيضا لا بد اعتماد الأسلوب الفرضاوي والالتقائي في التفكير والتدبير والتقييم

حيث أن تشتت أمر مؤسسات الرعاية الاجتماعية بين عدة قطاعات حكومية، واحتدام التنافر فيما بينها لم يساعد بعد على قدرتها توفير منهج شامل ومتكامل، ويبرز ذلك في عدم السيطرة على الأطفال المحرومين والتائهين في عدة شوارع وكذلك على الأفراد في وضعية إعاقه، كالمقفل عليهم في البيوت (مكبلي الأيدي و الأرجل، يتم السيطرة عليه بالتخويف والعقاب الجسدي)، ناهيك عن الأمهات العازيات وضعف العمل على تأهيلهن الاجتماعي والنفسي للقطع مع أخطاء الماضي، وتمكينهن من فرص الولوج إلى الحياة بقدرات أقوى على التدبر والمشاركة الإيجابية. من أجل كل هذا يدعو الواجب العلمي، إلى عدم الوقوف عند هذه الورقة البحثية التوطئية، والتي هي مجرد إفراز لمجموعة من الملاحظات التي استقتها الباحثة من خلال الممارسة الميدانية داخل العديد من مؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة للدولة، أو المؤطرة من قبل الحركة الجمعوية أو المبادرات الخاصة. بل من أجل طرح أشكاليات جديدة تساعد على دعم جهود الدولة، والمجتمع من أجل النهوض الحضري بالإنسان وتمكينه من كافة الكفايات الحياتية.

المراجع المعتمدة

- حسانين، سيد ابوبكر (1974). في الخدمة الاجتماعية. طرابلس: مطبعة الجلاء ص 80.
- دستور المملكة المغربية (2011).
- عبد العال عبد الحليم، رضا (1993). البحث في الخدمة الاجتماعية. مصر: دار الحكيم للطباعة والنشر.
- القانون رقم 14. 05 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1. 06. 154 بتاريخ 30 من شوال 1427-22 نوفمبر 2006.
- القانون رقم 15. 65 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية الصادر بتاريخ 23 أبريل 2018.
- قرار وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن رقم 1630. 07 الصادر في 09 غشت 2007 بتحديد شكل السجل الخاص بالمستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- ماهر أبو المعاطي، علي (2010). الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية، جامعة حلوان، عن المكتب الجامعي الحديث، ص 15.
- محمد الحسن، إحسان (1999). موسوعة علم الاجتماع. (ط1) بيروت لبنان: الدار العربية للموسوعات.
- المرسوم رقم 2. 07. 809 الصادر في 3 يوليوز 2007 بتطبيق القانون رقم 14. 05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتديرها.
- المعهد العربي للتخطيط. (2019) الاردن.
- Friedland, Roger, and Robert R. Alford. 1991. Bringing Society Back in: Symbols, Practices, and Institutional Contradictions. Pp. 232-266 in The New Institutionalism in Organizational Analysis, edited by Walter W. Powell and Paul.
- History of Pensions and Other Benefits in Australia. Year Book Australia, 1988. 1988 from the original on 23 December.
- Yeend, Peter (September 2000). "Welfare Review". Parliament of Australia. from the original on 23 December 2014.